

المخدرات أغرقت مملكة محمد بن سلمان



شهدت السعودية خلال السنوات العشرة الأخيرة، زيادة واضحة في حجم مشكلة انتشار المخدرات. فخلال العقد الماضي. وبين عامي 2015 و2019، شكلت السعودية أكثر من 45 بالمئة من المضبوطات العالمية من عقار الأمفيتامين المعروف باسم الكبتاجون. وترفض الحكومة السعودية الاعتراف بخطورة الوضع وتلقي باللوم فيه على جهات أجنبية.

ومتعاطي المواد المخدرة خلال فترة السبعينات من القرن العشرين في المملكة، كانوا لا يمثلون نسبة كبيرة، ثم شهدت فترة الثمانينات بعض الزيادة، وخلال الخمس سنوات الأخيرة تضاعفت نسبة الإدمان أربع مرات، وارتفعت قضايا المخدرات عام 2005م بنسبة (33.7%).

فالسعودية تعد ثالث أكبر مستهلك للمخدرات في العالم والأكبر في الشرق الأوسط. ويعاقب القانون على تعاطي المخدرات وتهريبها بالإعدام لكن ذلك بحق المواطنين العاديين والمغتربين وليس أفراد العائلة المالكة المعفيين من الملاحقة القضائية.

إحصائيات بعدد المدمنين:

وأخفت الحكومة السعودية خطورة المشكلة لفترة طويلة. وبحسب تقديرات رسمية صادرة عن وزارة الداخلية السعودية، فقد وصل عدد مدمني المخدرات في البلاد إلى 200 ألف شخص، لكن بعض منظمات المجتمع المدني تشير إلى أن العدد الفعلي أعلى من ذلك بكثير.

ويتزايد تعاطي المخدرات خاصة بين الشباب والشابات في المناطق الحضرية الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عاماً. وينتمي أكثر من 60 بالمئة من مدمني المخدرات إلى هذه الفئة العمرية، وتشير التقديرات إلى أن نحو نصف السعوديين الذين يتعاطون المخدرات عاطلون عن العمل.

وبحسب الإحصاءات، فإن 90 بالمئة من المدمنين هم سعوديون، في حين أن 10 بالمئة المتبقية هم من المغتربين الذين يمثلون 40 بالمئة من سكان البلاد. وتعد حبوب الكبتاجون، التي يتم الترويج لها باعتبارها مفيدة في فقدان الوزن وزيادة التركيز، هي أكثر العقاقير انتشاراً في السعودية، ويستخدمها أكثر من 40 بالمئة من المدمنين.

ولا تمثل كمية الكبتاجون التي صادرتها السلطات سوى أقل من 10 بالمئة من الكمية التي يتم استهلاكها بالفعل. وبالرغم من المزاعم السعودية حول التدخل الأجنبي، فإن الشخصيات البارزة في تجارة المخدرات - الممولين والمشغلين المحليين وشبكات التوزيع - هم سعوديون.

ويحقق المتاجرون في الكبتاجون أرباحاً هائلة حيث تبلغ تكلفة تسليم شحنة واحدة 10 ملايين دولار - بما في ذلك تكلفة المواد الخام والتهريب والرشوة - ويمكن أن تحقق ربحاً قدره 180 مليون دولار. وحتى لو صادرت السلطات عدة شحنات، فإن عبور شحنة واحدة فقط يمكن أن يحقق ربحاً كبيراً.

شهادة رسمية بالفشل:

صرح مدير شرطة منطقة مكة المكرمة، اللواء صالح الجابري، في حديثه لقناة "روتانا خليجية" قائلاً إن الأجهزة الأمنية غير قادرة "على فرض السيطرة الأمنية الكاملة على كافة الأحياء بالمملكة، فهناك أحياء عشوائية تتسم بأنها ضيقة غير منظمة مرورياً ولا تسمح بدخول سيارات الأمن لصيق الشوارع"، ما يسهل

وحذر مدير شرطة منطقة مكة من انتشار "الشابو"، الذي قال إنه "من أخطر المواد المخدرة الآن، لأنها تؤدي إلى الإدمان من الاستعمال الأول للشخص. تشكل خطراً على أبنائنا وبناتنا... من الممكن أن تصبح القنطرة رهن مروج المخدرات من استعمالها الأول، يمكن استغلالها في سلوكيات خاطئة غير أخلاقية".

تورط العائلة المالكة أحداث ووقائع:

وتورط أفراد من العائلة المالكة وقوات الأمن في عمليات انتشار المخدرات. وقد أدت الطفرة النفطية في منتصف السبعينات وزيادة الثروة ووصول مئات الآلاف من العمال من الدول المجاورة إلى تحولات كبيرة في المجتمع السعودي، وساعدت هذه التغييرات على الزيادة السريعة في إدمان المخدرات.

الأمراء والضباط يشاركون بشكل كبير في شبكات التهريب المحلية. حتى إن هيئة الرقابة ومكافحة الفساد اتهمت ضباطها بتلقي رشوى من المهربين لغض الطرف عن أنشطتهم غير المشروعة.

وفي عام 1999، قام أمير سعودي بارز بتهريب طنين من الكوكايين من فنزويلا إلى فرنسا، وصدر حكم بحقه غيابيا بالسجن 10 سنوات في عام 2007 ودفع غرامة قدرها 100 مليون دولار. كما اتهمته السلطات الأمريكية بالتآمر لتوزيع مخدرات داخل الولايات المتحدة.

وفي عام 2015، اعتقلت السلطات اللبنانية أميراً سعودياً آخر حاول تهريب 1900 كيلوجرام من حبوب الكبتاجون على متن طائرة خاصة، وحكم عليه بالسجن 6 سنوات وغرامة قدرها 6600 دولار، وأصبح يعرف باسم أمير الكبتاجون.

وقبل 6 أشهر، ألقى القبض على ضابط أمن سعودي في مطار بيروت أثناء محاولته تهريب 16 كيلوجراماً من حبوب الكبتاجون إلى السعودية عبر الكويت. ويستخدم أفراد العائلة المالكة حصانتهم من الملاحقة لتهريب المخدرات إلى المملكة ودول أخرى. كما يزعم أنهم مستهلكون متعطشون للكوكايين والحشيش.

